الأمم المتحدة

E/CN.3/2022/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 December 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة والقرار: الإشراف على البيانات

تقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرَّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات. ويقدم التقرير موجزا للأنشطة التي قام بها الفريق العامل مؤخرا فيما يتعلق بمسارات عمله الخمسة، ويفصِّل التعريف العملي للإشراف على البيانات الذي وضعه الفريق العامل.

وسيكون معروضا على اللجنة أيضا وثيقة معلومات أساسية عن الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات.

وترد في الفقرة 33 من التقرير الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها.

* E/CN.3/2022/1.

070122 060122 21-17845 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات

أولا - مقدمة

1 - أنشأت اللجنةُ الإحصائية الفريقَ العامل المعني بالإشراف على البيانات في دورتها الثانية والخمسين. ويتألف الفريق العامل من ممثلين من المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية من أوساط البيانات الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وكلفت اللجنةُ، في مقررها 103/52، الفريقَ العامل باستكشاف سبل المضي قدما في وضع توجيهات للمكاتب الإحصائية الوطنية بشأن النهج المتبعة في الإشراف على البيانات.

2 - ويوجد حاليا 15 مكتبا إحصائيا وطنيا مشاركا في مسارات عمل الفريق العامل من الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وبولندا، والسويد، وكندا، وكولومبيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وملاوي، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، ومن خمس منظمات من أوساط البيانات الأخرى، وهي الشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، ومنظمة رصد البيانات المفتوحة، وشبكة حلول التنمية المستدامة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنتدى العالمي للخصوصية. والرئيسان المشاركان الحاليان هما خوان دانيال أوبييدو أرانغو، المدير العام للإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا، ودومينيك روزكروت، رئيس هيئة إحصاءات بولندا.

3 - وبالإضافة إلى ذلك، أظهر اهتماما بهذا العمل 15 مكتبا إحصائيا وطنيا من إسبانيا، وإستونيا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، ورواندا، وزمبابوي، والصين، والفلبين، وفنلندا، وفييت نام، والكويت، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، والنمسا، وهم ما زالوا على قائمة الجهات المدعوة لحضور الاجتماعات العامة للفريق العامل.

ثانيا - تعريف مسارات العمل

4 - خلال الاجتماع الأول للفريق العامل، المعقود في 29 نيسان/أبريل 2021، أعرب الأعضاء عن آرائهم بشأن الأبعاد المختلفة للإشراف على البيانات واتفقوا على تحديد خمسة مسارات عمل هي: حوكمة البيانات؛ والإنصاف والشمول؛ والتبادل والتعاون؛ والإشراف على البيانات وخطة بيانات المدن؛ والإطار المفاهيمي العام بشأن الإشراف على البيانات. وخلال عام 2021، اجتمع الفريق العامل ككل مرتين، واجتمع كل واحد من الأفرقة المعنية بمسارات العمل مرتين إلى ثلاث مرات.

5 - واقترح الرئيسان المشاركان، لدى وضع ترتيبات عمل الفريق العامل، إدخال بعض التغييرات على الاختصاصات تنطوي على وضع خطة عمل سنوية تعرض على اللجنة الإحصائية كل سنة للموافقة عليها. وترد الاختصاصات المعدلة في المرفق الأول.

ألف - مسار العمل المتعلق بحوكمة البيانات

6 - الهدف المتوخى من مسار العمل هذا، الذي تشارك في قيادته هيئة إحصاءات بولندا والمنتدى العالمي للخصوصية، هو إتاحة التوجيه للمكاتب الإحصائية الوطنية فيما يتعلق بحوكمة البيانات والأطر القانونية للبيانات لمساعدتها في تحقيق التحول واحتمالا توسيع نطاق الدور المنوط بها بحيث تصبح جهات

مشرفة على البيانات. وسينقل التوجيه الخبرات التي اكتسبتها المكاتب الإحصائية الوطنية في معالجة قضايا الحوكمة ووضع الأطر القانونية لتحديد أين توجد الحدود الجديدة بين البيانات والإحصاءات، وأين تكمن المخاطر الرئيسية، وكيف تكون الآفاق الموسعة، وما هو الأمر الأكثر فائدة في سياقات شتى ومن منطلقات شتى. وسيعزز مسار العمل إجراء حوار أوسع نطاقا بشأن القضايا الملحة المتعلقة بالحوكمة والأطر القانونية للبيانات والإحصاءات.

7 - وسيعالج مسار العمل الثغرات بالنسبة للفريق العامل ككل من خلال اكتساب فهم أكمل للحوكمة وللمنظومات القانونية ذات الصلة في البلدان والمناطق من خلال تبادل المعلومات ودراسة الحالات الإفرادية، وفي بعض الحالات جمع البيانات. وقد أُنجز الكثير من العمل بشأن الحوكمة والأطر القانونية، لولا أن السنوات الخمس إلى العشر الماضية شهدت توسعا كبيرا في الأطر القانونية الجديدة، وتغييرات كبيرة في ممارسات حوكمة البيانات ومنظومتها. وقد أوجدت هذه التغييرات مجالات جديدة تنطوي على فرص للمكاتب الإحصائية الوطنية وعلى إجهاد لها. وسيتناول مسار العمل هذه المواضيع تناولا مباشرا، تحديدا فيما يرتبط بسياق المكاتب الإحصائية الوطنية.

8 - ويشمل مسار العمل جمع بيانات من أعضاء الفريق العامل عن الوثائق الموجودة والمقبلة المتعلقة بحوكمة البيانات، على مستوى المكاتب الإحصائية الوطنية وعلى المستوى القطري والمستوى الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية (الاتحاد الأوروبي مثلا). وهناك تحرك من بعض البلدان والمكاتب الإحصائية الوطنية نحو صياغة توجيه عام بشأن حوكمة منظومات البيانات يشمل، في بعض الحالات، توجيهات بشأن الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، يجدُّ الفريق المعني بمسار العمل في تجميعها. ويعمل الفريق على إنشاء مسرد لمصطلحات حوكمة البيانات التي تستخدمها المكاتب الإحصائية الوطنية تمكينا للتواصل بشكل أوضح بين هذه المكاتب وتيسيرا لفهم شتى نماذج حوكمة البيانات وكيفية استخدامها من قبل المؤسسات الحكومية ذات المسؤوليات المختلفة من حيث تلك الحوكمة. وأخيرا، يقوم الفريق المعني بمسار العمل بجمع الحالات الرئيسية لاستخدام حوكمة البيانات من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية، وبتحليل تلك الحالات للتحقق من أفضل الممارسات ولفهرستها.

باء - مسار العمل المتعلق بالإنصاف والشمول

9 - الهدف المتوخى من مسار العمل هذا، الذي تشارك في قيادته الإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا والشراكة العالمية لبيانات التنمية المستدامة، هو ضمان اعتماد نهج منصف وشامل لاستخدام البيانات من أجل تحقيق الالتزام المتعهد به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب. وبذلك، يسعى مسار العمل هذا إلى التعمق في بحث النتائج المتعلقة بتحسين الوصول، المبينة في ورقة المعلومات الأساسية المقدمة إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والخمسين[1]، وذلك بدراسة سياسات وممارسات الجهات المعنية بمنظومات البيانات بغية كفالة استخدامها على نحو شامل ومنصف وضمان دور الجهات الحكومية المعنية بالإشراف على البيانات في تعزيز إدماج شتى الأوساط في جميع مراحل سلسلة قيمة البيانات.

(1) متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/52nd-session/documents/BG-3a-DataStewardship-E.pdf.

10 - وسيكون المنجز الرئيسي المستهدف من مسار العمل هذا هو إعداد وثيقة إحاطة من خلال تجميع دراسات حالات إفرادية لمختلف الجهات المعنية، تبرز الاتجاهات الرئيسية القائمة ولكنها تثير أيضا أسئلة تتعلق بمواصلة تدارس هذه المسألة. وسيحدد الفريق المعني بمسار العمل بشكل مشترك نطاق الإنصاف والشمول في إطار الإشراف على البيانات من خلال بناء فهم مشترك للتحديات التي تواجهها المكاتب الإحصائية الوطنية في تنفيذ ولاياتها؛ ودعوة الأعضاء للمشاركة في المناقشات وعمليات وضع المفاهيم اللازمة لإعداد وثيقة الإحاطة وتجميع ما اكتسبته البلدان من خبرات في التغلب على هذه التحديات ابتغاء إدراجها في الوثيقة.

11 - وكان أول إجراء اتخذه الفريق المعني بمسار العمل لتعزيز مشاركة الأعضاء الآخرين هو صياغة وثيقة موجزة تحدد العلاقة بين الإشراف على البيانات والإنصاف والشمول. وقد ورد في الوثيقة أن قدرة البلدان على التغلب على الحواجز التي تحول دون استفادة الفئات الضعيفة من البيانات ترتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا السياق، يمكن لشتى أعضاء النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما المكاتب الإحصائية الوطنية، العمل على تفعيل الإنصاف والشمول في الوصول إلى البيانات في ترتيباتهم المتصلة بالحوكمة والتخطيط.

12 - وعلى الرغم من عدم وجود جواب واحد بشأن كيفية تفعيل هذه الولاية، فإن المكاتب الإحصائية الوطنية تضطلع بدور الجهات المشرفة على البيانات، في كثير من الحالات إلى جانب جهات أخرى تتولى الإشراف على البيانات في المنظومة الوطنية للبيانات. وتصبح الجهات المعنية بمنظومات البيانات ليس فقط من مستخدمي البيانات، بل من منتجيها أيضا، وأحيانا تقوم بأدوار لم يكن يتسنى من قبلُ الاضطلاع بها إلا للمكاتب الإحصائية الوطنية. وبالنظر إلى هذه الحالة، يمكن للمكاتب الإحصائية الوطنية أن توسع نطاق دورها ليشمل الإشراف على امتثال البيانات المقدمة من الجهات المعنية الأخرى لمعايير الإنصاف والشمول والجودة والأهمية والنزاهة ومنع إساءة الاستخدام والسرية، ومن ثم توسيع نطاق الوظائف الموكولة إلى تلك المكاتب لتشمل الإشراف على البيانات.

13 - وأخذا لذلك في الحسبان، حدد أعضاء الفريق المعني بمسار العمل ثلاثة تحديات رئيسية لضمان الإنصاف والشمول الكاملين في العمليات الإحصائية ضمن دور الإشراف على البيانات المنوط بالمكاتب الإحصائية الوطنية. أولا، يتعين على تلك المكاتب أن تحدد الحواجز والعوامل التمكينية لتشجيع استخدام البيانات على نطاق واسع من قبل شتى الجهات المعنية في المجتمع. وتحتاج أيضا إلى التركيز على قضايا مثل الإلمام بالبيانات ووضع إطار أخلاقي يتيح لجميع أنواع المستخدمين حسن استخدام منظومةٍ للبيانات تزداد اتساما بالطابع اللامركزي. ثانيا، من الأهمية بمكان أن تؤدي زيادة استخدام البيانات إلى سياسات وممارسات شاملة ومنصفة. وينبغي للمكاتب الإحصائية الوطنية، بالتنسيق مع صانعي القرار والمؤسسات العامة، أن تعالج القيود المفروضة على مختلف أنواع البيانات لإثراء السياسات العامة. وأخيرا، يتعين على المكاتب الإحصائية الوطنية أن تحدد نهجها فيما يتعلق بتشجيع إدماج مختلف المجتمعات المحلية في سلسلة قيمة البيانات كلها وفي حوكمة البيانات، وإنتاج بيانات شاملة لكل من واضعي السياسات والمجتمعات المحلية نفسها. ولتحقيق عالم خال من الفقر والتمييز، يجب بناء مسار التنمية والمضي فيه بشكل تشاركي، ولا سيما مع أشد الفئات ضعفا. وينبغي أن تكون هناك مشاركة واسعة النطاق في جمع البيانات وفي تجهيزها ونشرها وحوكمتها لضمان الإنصاف والشمول في العمليات الإحصائية وتحسين النتائج للجميع.

جيم - مسار العمل المتعلق بالتبادل والتعاون

14 - الهدف المتوخى من مسار العمل هذا، الذي تشارك في قيادته الإدارة الوطنية للإحصاءات في كولومبيا والمعهد الوطني للإحصاء والتعداد في الأرجنتين، هو المساهمة في فهم مسألة التبادل والتعاون داخل منظومات البيانات والتأكد من الكيفية التي يمكن بها للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تنسق أنشطتها مع الجهات المعنية الأخرى في تلك المنظومة لتحسين استخدام البيانات في المجتمع. وإذ يقر الفريق المعني بمسار العمل بوجود أطر قانونية شتى في جميع أنحاء العالم، لم ينظر في الحواجز التي يمكن أن تنجم عن ذلك، بل ركز على تعريف منظومة البيانات، وتحديد الجهات المعنية المشاركة، واقتراح آليات للتبادل والتعاون بغية التوصل إلى فهم أفضل لمفهوم الإشراف على البيانات وإزالة الغموض عنه للسماح بتوسيع نطاق المفهوم ليشمل المناطق كلها.

15 - وقد حقق مسار العمل الناتجين الرئيسيين التاليين: وثيقة تتضمن تحليلا لمختلف سيناريوهات التبادل والتعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية الأخرى في نطاق مفهوم الإشراف على البيانات، ووثيقة توليفية لمختلف تجارب البلدان الأعضاء في الفريق المعني بمسار العمل فيما يتعلق بالاتفاقات بين القطاعين العام والخاص والتعاون في مجال البيانات، وهما يقدمان نظرة متعمقة بشأن ما يواجَه من تحديات عامة سعيا إلى جعل ما يُنجز من عمل لاحق أكثر تركيزا.

16 - وتركز الوثيقتان على التعامل مع التحديات والأسئلة التالية المتعلقة بسبل تحسين التعاون:

(أ) هل تشكل هيئات تنسيق البيانات جزءً من النظام الإحصائي الوطني وهيئات تنسيق مكاتب الإحصاء الوطنية أم هي منفصلة عنها؟ وكيف ترتبط هيئات التنسيق بالنظام الإحصائي الوطني؟

(ب) ما هو الدور الذي ينبغي أن يقوم به أي مكتب إحصائي وطني، إن وُجد، في شبكات الأخصائيين وانتداباتهم في المنظومة الوطنية للبيانات؟

(ج) ما هي التحديات التي تواجه التفاوض على اتفاقات تبادل البيانات مع شتى الشركاء في أي منظومة للبيانات، وما هي الدروس المستفادة من المكاتب الإحصائية الوطنية التي يمكن تعميم تطبيقها في تلك المنظومة ككل؟

(د) ما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه الاتفاق الموحد لتبادل البيانات الذي يطبق على المنظومة الجديدة للبيانات؟

17 - وناقش أعضاء فريق العمل الموضوع المتعلق بمنطلَق المفهوم العام للإشراف على البيانات. وأثار الأعضاء مسألة اختلاف منطلقات المكاتب الإحصائية الوطنية، على النحو الذي تحدده بيئاتها المؤسسية والتنظيمية، وكذلك مهامها وأدوارها في منظومات البيانات في بلدان تلك المكاتب. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز الأعضاء أن بعض المناطق والبلدان تتقدم بسرعة في اعتماد نهج للإشراف على البيانات، لكن مناطق أخرى لم تتفق بعدُ على تعريف له. ولذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت تلك المناطق والبلدان قد أنشأت بيئة للتعاون في مجال البيانات.

18 - ومن المسائل الأساسية التي اتفق عليها جميع الأعضاء كون التعاون أمرا لا بد منه لتعظيم استخدام مصادر البيانات البديلة، بما في ذلك السجلات الإدارية المستمدة من الكيانات الرسمية الأخرى، وكذلك المصادر من منتجي البيانات الجدد في القطاع الخاص، في حين أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل

في اعتماد لغة مشـــتركة لتعزيز تبادل البيانات والتعاون. ويمكن معالجة هذه المســـألة باســـتخدام المعايير الدولية، وتحديد الأطر القانونية، وتوسيع نطاق برامج الإلمام بالبيانات.

19 - وطُلب إلى الأعضاء تقديم دراسات حالات إفرادية تتيح توجيها بشأن مجموعات الأدوات المستخدمة للتفاوض على تبادل البيانات مع الجهات المعنية الأخرى في المنظومة الوطنية للبيانات وكيفية الحفاظ على الســـرية في إطار الاتفاقات. وأُدرجت جميع دراســـات الحالات الإفرادية في قائمة الموارد، وهو ما كان من ضـمن المنجزات المسـتهدفة في مسـار العمل هذا. وسـيسـعى الفريق المعني بمسـار العمل جاهدا إلى تعزيز قائمة الموارد بخبرة الأعضاء الآخرين، وتحسين نموذج اتفاقات تبادل البيانات، ومعالجة المسائل التي أُبرزت في ورقة المعلومات الأسـاسـية المقدمة إلى اللجنة في دورتها الثانية والخمسـين[1] لتحسـين التبادل والتعاون داخل النظام الإحصائي الوطني.

20 - وأخيرا، طُلب إلى الأعضـاء تقديم إجابات بشـأن التحديات الرئيسـية التي تواجَه وأفضـل الممارسـات التي حُددت فيما يتعلق بالتفاوض على اتفاقات القطاعين العام والخاص والتعاون في مجال البيانات وفيما يتعلق بإنجاز ذلك. وسترد نتائج هذه المناقشة منظَّمةً في وثيقة تبين شتى التجارب المكتسبة من قبل أعضاء الفريق المعني بمسار العمل من حيث اتفاقات القطاعين العام والخاص والتعاون في مجال البيانات.

دال - المسار المتعلق بالإشراف على البيانات وخطة بيانات المدن

21 - يربط هذا العمل، الذي تقوده شبكة البحوث المواضيعية بشأن البيانات والإحصاءات التابعة لشبكة حلول التنمية المســـتدامة، الفريق العامل والجهات المنخرطة في مبادرة المدن الذكية، بهدف تعزيز تبادل المعارف وتحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك واقتراح حلول لتحسين وربط الإشراف على البيانات على المستوى الوطني ومستوى المدن. وأعد الفريق المعني بمسار العمل وثيقة إحاطة موجزة تتضمن دراسة لحالة إفرادية ونتائج المشـاورات التي أُجريت على المسـتوى الثنائي حصـرا وتلك التي توصـلت إليها مجموعات التركيز للبلدان العالية الأداء والبلدان المنخفضة الأداء.

22 - وكانت الخطوة التمهيدية التي اتخذها الفريق المعني بمســـار العمل هي تحديد مجموعة من الأسئلة البحثية التي من شأنها أن تحفز برنامج العمل، بما يتسق ودوره في إطار الفريق العامل، وذلك على النحو التالي:

(أ) هل يمكن تحسين دور الإشراف على البيانات على المستوى الوطني من خلال الاستفادة من الخبرات المكتسبة على مستوى المدن؟

(ب) ما هو توصـيف الوظائف وما هي مهارات كبار موظفي شـؤون البيانات على مسـتوى المدن وقدراتهم، وهل يمكن أن يسـتفيد الإشـراف على البيانات على المسـتوى الوطني من هذه التوصـيفات المتاحة على مستوى المدن؟

(ج) ما هي الخيارات المتاحة لإقامة صـلة عملية دائمة بين عمل اللجنة الإحصـائية ومبادرة المدن الذكية التي من شأنها أن تعود عليهما بالنفع المتبادل؟

(د) هل يمكن إنشـاء شـبكة للممارسـين على المسـتوى الوطني تكون على شـاكلة شـبكة الممارســين في المدن الذكية لتعزيز الدعم وتقديم المســاعدة التقنية بما يتفق والاحتياجات المحددة للجهات الوطنية المشرفة على البيانات؟

(هـ) هل يمكن أن تسترشد النُّهج القائمة على السياسات على المستوى الوطني الجهود العملية المنحى التي تبذلها الجهات المشرفة على البيانات على مستوى المدن؟

23 - وكانت عملية معالجة الأسئلة البحثية على النحو التالي: أُجريَ استعراض لأدبيات المعلومات الأساسية لتحديد الدوافع السياساتية لإنشاء وظائف كبار موظفي شؤون البيانات على مستوى المدن؛ وأُجريت مقابلات مع كبار موظفي شؤون البيانات على مستوى المدن لتوثيق تجاربهم وتحدياتهم؛ وكُتبت دراسة لحالة إفرادية تتعلق بمدينة ليون، بالمكسيك؛ ووُضع إطار مفاهيمي لتنظيم الدروس المستفادة من المقابلات، واستُحدث تقييم يسهل استخدامه فيما يتصل بدور الجهة المشرفة على البيانات على المستوى الوطني. وتشمل عناصر الإطار بيئة مؤاتية تشمل الدعم المقدم من الأجهزة السياسية والتنفيذية في الحكومات على مستوى البلديات والدعم المقدم من المستويات الحكومية الأعلى، إلى جانب الهياكل القانونية والتنظيمية والمؤسسية التي يعمل في إطارها كبار موظفي شؤون البيانات على مستوى المدن؛ وقدرات كبار موظفي شؤون البيانات، التي تشمل المهارات التقنية والقدرة على العمل مع كل مستويات الحكومة والتأثير عليها والقدرة على تنفيذ جهود التواصل والمشاورات الخارجية؛ والطرائق الحاضنة المتمثلة في الآليات التي تعزز التعلم المتبادل والدعم المقدم من الأقران وتبادل المعارف.

24 - ورغم أن هذا العمل لا يزال في مراحله الأولى، فقد بدأت تبرز بعض الملاحظات المشتركة. وتحدث كبار موظفي شؤون البيانات على مستوى المدن عن صعوبة التغلب على مسألة صوامع البيانات. ويمكن أن تكون هناك رقابة مستحكِمة على منتجات البيانات المحلية أو عدم فهم للفوائد المحتملة للمضي في تيسير الوصول إلى البيانات؛ ويمكن للدور الأولي المنوط بكبير موظفي شؤون البيانات أن يسرع التحول أو أن يثبطه. وقد شرعت بعض المكاتب في إدارة سجلات البيانات المتدفقة ومسألة امتثالها للمعايير، مما قد يوجد تحديا يتعلق بإعادة التصنيف في سياق تحول تلك المكاتب إلى الاضطلاع بدور قائم على الخدمات. أما مكاتب أخرى فبدأت كجهات حاضنة للدراسات التحليلية للبيانات ذات الطابع الابتكاري أو في التخطيط الداعم للبحوث، مما قد يسهل على كبار موظفي شؤون البيانات القيام بدور في تقديم الخدمات. ومن المهم أن يُستعان بالخبرات الخارجية لدعم جدول الأعمال هذا، حيث أن مكاتب كبار موظفي شؤون البيانات غالبا ما تحتاج إلى عدة أمور منها المساعدة في المسائل المتعلقة بالحوسبة السحابية والدراسات التحليلية في مجال علوم البيانات وإدارة البيانات.

25 - وفيما يتعلق بتعزيز تبادل المعارف بين المكاتب الإحصائية الوطنية وكبار موظفي شؤون البيانات على مستوى المدن، تشير المقابلات إلى أن هناك حاجة إلى كيان ما يجدُّ في جعل هاتين الجهتين تعملان معا، مع التركيز على تطوير القدرات وتبادل الخبرات.

هاء - المسار المتعلق بالإطار المفاهيمي العام بشأن الإشراف على البيانات

26 - الهدف المتوخى من مسار العمل هذا، الذي تشارك في قيادته هيئة إحصاءات بولندا ومنظمة رصد البيانات المفتوحة، هو إيجاد فهم مشترك لما يغطيه مفهوم الإشراف على البيانات من أمور، بالنظر إلى أن مختلف الأوساط المعنية بالبيانات لها تفسيرات شتى للمفهوم وبالنظر كذلك إلى وجود استخدامات مختلفة للمصطلحات. ويسعى مسار العمل إلى توضيح الإطار المفاهيمي وحدود المصطلحات المشتركة في مجال الإشراف على البيانات. وسيكفل الاتساق في مسارات العمل الأربعة الأخرى ككل.

27 - وسيحدد مجرى العمل حدود الإشراف على البيانات للإحصاءات الرسمية ويقدم أمثلة من خارج تلك الحدود. وأجري تقييم للتعاريف القائمة لاكتساب فهم أفضل للمشهد الحالي وتحديد القواسم المشتركة في التعاريف القائمة حاليا. وشمل ذلك التقييم استعراض 34 وثيقة من القطاع الخاص ومن المنظمات المتعددة الأطراف والكيانات الحكومية والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. وخلص إلى أن الإشراف على البيانات ليس محددا بوضوح وكثيرا ما يناقش بعبارات غامضة وتجريدية. ذلك أن تفسيرات مفهوم الإشراف على البيانات تتراوح بين تعاريف معقدة تشمل توفير البيانات وتنظيم البيانات وتشجيع استخدامها وتيسير تعميمها ووضع اللوائح، وتعاريف أخرى تقتصر على مسألة إدارة البيانات، مع وصف مقتضب لها.

28 - وهناك أيضا اختلافات في المصطلح المستخدم للدلالة على الإشراف على البيانات بلغات مختلفة، مما يصعّب استخدام المصطلح وفهمه في سياق عالمي في غياب تعريف مشترك محكّم. ففي اللغة الفرنسية مثلا، يكون المصطلح المستخدم هو "intendance des données"، الذي يتوافق مباشرة مع المصطلح الإنكليزي. أما في الإسبانية، فالمصطلح المستخدم هو "administración de datos"، الذي يسلط الضوء على الدور المتعلق بإدارة البيانات وليس على الوظائف الأخرى التي تضطلع بها الجهات المشرفة على البيانات. وقد أفادت البحوث المتعلقة بهذا الموضوع، إلى جانب المدخلات الهامة التي قدمها أعضاء الفريق المعني بمسار العمل، إعداد وثيقة عن تحديد الإشراف على البيانات كتبها الرئيسان المشاركان لذلك الفريق لنشرها في سلسلة مدونات منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات[2].

29 - واستنادا إلى نتائج عملية التقييم ومناقشات المتابعة، أكد الأعضاء أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع في الإشراف على البيانات. واتفق الأعضاء على أن الإشراف على البيانات يجب أن يكون، من حيث تعريفه وتطبيقه، مراعيا للسياقات وأنه سيتوقف على الأدوار التي يمكن تناط بالمكاتب الإحصائية الوطنية. وأخذا لذلك في الحسبان، يجب أن يكون أي إطار مفاهيمي يضعه الفريق المعني بمسار العمل قابلا لأن يكيَّف واحتياجات البلدان التي لها مستويات مختلفة من القدرات.

30 - وحُددت بعض العناصر المشتركة التي يجب إدراجها في الإطار المتعلق بالإشراف على البيانات. وتشمل هذه الخطوات فهما مشتركا لأصول البيانات التي يجري النظر فيها. ويمكن تصنيف الأصول كما يلي: الأشخاص (موظفو جمع البيانات، ومحللو النظم الإحصائية ومستخدموها ومديروها)، والتكنولوجيا (البنى التحتية التقنية)، والعمليات (الحوكمة، والقوانين، والسياسات والإجراءات) داخل منظومة البيانات في بلد ما.

31 - ويكفل الإشراف الفعال على البيانات أن تعمل هذه العناصر بانسجام لزيادة الثقة في البيانات وقيمتها واستخدامها وتأثيرها خدمةً للصالح العام. وضمن هذا الإطار، توفر الجهة المشرفة على البيانات الرقابة والتوجيه، وتقلل من المخاطر وتزيد مستوى التعاون في النظام ككل. غير أن موقع هذا الدور في نظام البيانات وكيفية إنجاز مهامه يتباينان بتباين البلدان. وسيسعى مسار العمل إلى تحسين هذا الإطار من خلال التعاون مع الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بوضع تعريف مشترك. وقد يتطلب ذلك متابعة ما يجري الاضطلاع به في شتى النظم الإحصائية، وكذلك إجراء مشاورات إضافية مع الجهات المعينة الرئيسية وإعداد خلاصة لدراسات الحالات الإفرادية المتعلقة بكيفية تشغيل الإشراف على البيانات في نظمٍ للبيانات وحكوماتٍ مختلفة.

(2) متاحة على الرابط التالي: https://unstats.un.org/unsd/undataforum/blog/defining-data-stewardship/.

32 - وقد أدت زيادة الطلب على البيانات الناشئة عن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى الحاجة إلى الابتكار وإلى توسيع نطاق منظومات البيانات في ظل وجود مجموعة من الجهات الفاعلة في مجال البيانات تتسم بسرعة ازديادها. ونتيجة لذلك، كانت هناك حاجة إلى التدرج في تطوير دور المكاتب الإحصائية الوطنية من دور الجهات المنتجة للبيانات إلى دور الجهات المنسقة لشؤونها، ثم إلى دور الجهات المشرفة على البيانات في نهاية الأمر. وفي حين أن الفريق المعني بمسار العمل لا يقترح تعريفا فريدا للإشراف على البيانات، فقد وافق على ضرورة وضع إطار مشترك يراعي الطابع المتداخل للبيانات، بحيث يمكن تحسين التعريف بالدور الهام للإشراف على البيانات في كفالة أن تسفر البيانات عن قيمة مضافة وأن تُستخدم فعليا ونهائيا.

ثالثا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

33 - **اللجنة الإحصائية مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **تحيط علما بالتقرير الحالي عن عمل الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات؛**

(ب) **تعرب عن آرائها بشأن نطاق الإشراف على البيانات؛**

(ج) **تعرب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في مسارات العمل الخمسة المحددة في إطار الفريق العامل؛**

(د) **توافق على الاختصاصات المعدَّلة للفريق العامل الواردة في المرفق الأول لهذا التقرير؛**

(هـ) **تستعرض خطة العمل المقترحة للفريق العامل لعام 2022 الواردة في المرفق الثاني لهذا التقرير وتوافق عليها.**

المرفق الأول

اختصاصات الفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات

(نسخة معدَّلة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021)

أولا - مقدمة

1 - الأهداف الرئيسية للفريق العامل المعني بالإشراف على البيانات هي:

(أ) تعزيز المعرفة وتقديم توصيات فيما يتعلق بالإشراف على البيانات تشمل نُهج حوكمة البيانات، والإنصاف والشمول، والتبادل والتعاون، والإطار المفاهيمي العام للإشراف على البيانات، ويمكن تطبيقها على منظومة البيانات برمتها، مع مراعاة اختلاف منطلقات المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ب) تعزيز التزام الأوساط الإحصائية وغيرها من الجهات المعنية بالعمل على تنفيذ حوكمة البيانات في النظام الإحصائي الوطني، ولا سيما من خلال الدور التنسيقي الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية؛

(ج) تعزيز التبادل والتعاون في مجال البيانات سواء داخل القطاع العام أو بين القطاعين العام والخاص بما يتيح الاستخدام المنتظم للبيانات ذات المصلحة العامة لإنتاج الإحصاءات الرسمية، مع الحفاظ على السرية والخصوصية؛

(د) تحسين أداء منظومات البيانات على الصعيد الوطني من خلال توسيع نطاق الأساليب وإمكانية الوصول باستلهام نهج الإشراف على البيانات.

ثانيا - العضوية

2 - يتألف الفريق العامل من ممثلين من المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. ويكون الرئيسان المشاركان من ممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية. ويضم الفريق العامل ممثلين قطريين من جميع المناطق.

3 - تضطلع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بدور أمانة الفريق العامل.

ثالثا - المسائل التنظيمية وسير العمل

4 - يعمل الفريق العامل من خلال تبادل الرسائل الإلكترونية وعقد الاجتماعات الدورية، كلما تسنى له ذلك. وحيثما كان ذلك ممكنا، تُعقد الاجتماعات بالاقتران مع اجتماعات أخرى تعقد على مدار السنة.

5 - يُجري الفريق العامل عمله بطريقة منفتحة وشاملة وشفافة، ويدعو الخبراء، حسب الاقتضاء، من المجتمع المدني ومن القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والهيئات المهنية الأخرى إلى المساهمة في العمل بمعارفهم وخبراتهم.

6 - يستعرض الفريق العامل باستمرار مختلف مسارات العمل المحددة في إطار الفريق العامل، ويكفل التكامل المناسب للتقدم بسرعة أكبر في بلورة مواضيع محددة، ويعقد منتديات وحلقات عمل تناقش فيها بتعمق مواضيع متخصصة أو جديدة ناشئة.

رابعا - المدة المتوقعة

7 - يعمل الفريق العامل تحت رعاية اللجنة الإحصائية، ويقدم لها تقارير سنوية، ليلتمس توجيهاتها.

8 - تستعرض اللجنة الإحصائية ولاية الفريق العامل وعمله، حسب الاقتضاء.

خامسا - الأنشطة المقترحة

9 - ينفذ الفريق العامل، وفقا لولايته، الأنشطة التالية:

(أ) تنسيق إجراء المزيد من المشاورات بشأن دور المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها جهات مشرفة على البيانات، بدعم من الأمانة؛

(ب) استعراض التعاريف والمصطلحات والتطورات المنهجية والمسائل المتصلة بالإشراف على البيانات، وحوكمة البيانات، والإنصاف والشمول، والتبادل التعاون والإطار المفاهيمي العام، وكذلك كيفية تنفيذ هذا النهج وإضفاء الطابع المؤسسي عليه بإبرام اتفاقات كتلك المتعلقة بتبادل البيانات، مع التركيز على حماية الخصوصية؛

(ج) وضع توصيات بشأن النهج المتبعة في مجال الإشراف على البيانات للمكاتب الإحصائية الوطنية، بما في ذلك تعزيز قدراتها كجهات مقدمة لخدمات البيانات.

10 - يقوم الفريق العامل، استنادا إلى مزيد من التوجيهات التي تقدمها اللجنة الإحصائية، بتحديث أنشطته ومنجزاته المستهدفة وفقا لخطة عمل سنوية تقدم كل سنة إلى اللجنة للموافقة عليها.

المرفق الثاني

خطة العمل (كانون الثاني/يناير – كانون الأول/ديسمبر 2022)

أولا – المسار المتعلق بالحوكمة والأطر القانونية

1 – تعزيز دور الإحصاءات الرسمية في نظم حوكمة البيانات على المستوى الوطني والمستوى الذي يتجاوز حدود الولاية الوطنية، تعزيزا يمكن أن يسهم في تطوير منظومات للبيانات تكون فعلية وفعالة، ولا سيما في تنسيق نظم المعلومات الوطنية.

2 – تشجيع إمكانية وضع مبادئ توجيهية أخلاقية للإشراف على البيانات، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على البيانات من مصادرها الجديدة (بما في ذلك البيانات الخاصة والبيانات الضخمة) ونماذج جديدة للنشر تجاه مصادر البيانات (نقطة إصدار البيانات)، وإدماج فكرة توجيه الذكاء الاصطناعي وتعلُّم الآلة في العمليات والأدوار المتعلقة بحوكمة البيانات والإشراف على البيانات تعزيزا للثقة.

3 – دعم تطوير قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام بدور الجهة المشرفة على البيانات، والاستفادة من البنية التحتية الإحصائية، بما في ذلك مجموعة المصطلحات والمعايير والتصنيفات والنماذج العامة للمعلومات الإحصائية والأطر الإحصائية، والإنجازات المستجدة والخبرة المزيدة في استخدام مصادر البيانات ومنظومات البيانات الجديدة.

4 – النهوض بتطوير التعاون مع الجهات المعنية الأخرى في منظومات البيانات الوطنية وتلك التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية بإنشاء مرصد معني بالإشراف على البيانات، بما يشمل أفضل الممارسات في مجال حوكمة البيانات وأمثلة على أنشطة الإشراف على البيانات في المكاتب الإحصائية الوطنية.

5 – ضمان استخدام أفضل الممارسات مقترنة بإطار أهداف التنمية المستدامة تعزيزا لإحراز التقدم.

المنجز المستهدف: وثيقة موجزة توضح العملية والتوصيات

ثانيا – مسار العمل المتعلق بالإنصاف والشمول

6 – تحديد أسئلة بحثية محددة لتسليط الضوء على الأبعاد المواضيعية والقطاعية لجدول أعمال الإنصاف والشمول (فيما يتعلق مثلا بمجتمعات السكان الأصليين، والمسائل الجنسانية، والنهج المتعدد الجوانب) دعما لشتى دراسات الحالات الإفرادية، بما يتيح للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تفهم كيف يمكنها بناء نُهجها الخاصة كجهات مشرفة على البيانات، مع تحقيق موافقة الاحتياجات من خلال تلبية توقعات المستخدمين، التي هي حجر الزاوية في ضمان الجودة الإحصائية.

7 – إضفاء الطابع المنهجي على التعلُّم من مختلف النهج الوطنية التي تنفَّذ لتعزيز الإنصاف والشمول، وتقوية دور المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها جهات مشرفة، وتعزيز تمكين المجتمعات الضعيفة والتعاون معها من خلال خطط محسنَّة للحوكمة.

8 – وضع توجيه بشأن الطريقة التي يمكن أن تتبعها المكاتب الإحصائية الوطنية في تعزيز الإنصاف والشمول على امتداد سلسلة قيمة البيانات لتعزيز دور تلك المكاتب باعتبارها جهات مشرفة، مع الإقرار

بالحقائق التي يجب أن يتم هذا التعزيز في ظلها وبالتوقعات المحددة التي تكون للمستخدمين فيما يتعلق بالدور المنوط بالمكاتب الإحصائية الوطنية وذلك المنوط بهم أنفسهم.

المنجز المستهدف: صيغة منقحة من وثيقة الإحاطة

ثالثا - مسار العمل المتعلق بالتبادل والتعاون

9 - تشخيص شتى السيناريوهات الدولية التي تجري فيها مناقشة التبادل والتعاون في إطار مفهوم الإشراف على البيانات.

10 - توثيق أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المكاتب الإحصائية الوطنية والجهات المعنية الأخرى، أثناء التفاوض على اتفاقات تبادل البيانات مع الجهات الفاعلة العامة والخاصة وأثناء إنجاز تلك الاتفاقات.

11 - تقديم التوجيه بشأن أنواع الأدوات التي تناسب الاحتياجات المتعلقة بتبادل البيانات والتعاون، وتحديد الأسئلة البحثية ذات الصلة بالعوامل التمكينية للبيئات التعاونية مع الجهات المعنية المتعددة في إطار مفهوم الإشراف على البيانات.

المنجزات المستهدفة:

- وضع قائمة بالموارد، مع أفضل الممارسات التي يتبعها الأعضاء حاليا بشأن هذه المسألة
- وضع دليل ونموذج (نماذج) للتفاوض على اتفاقات تبادل البيانات مع الأعضاء في منظومة البيانات، مع مراعاة طبيعة الجهات المعنية ونوع البيانات المتبادلة
- إعداد وثيقة ختامية تتضمن التوصيات، والأسئلة البحثية للعمل المقبل، والنتائج المنقحة المتعلقة بالمنجزين المستهدفين الآخرين (وضع قائمة بالموارد ونماذج اتفاقات تبادل البيانات)

رابعا - المسار المتعلق بالإشراف على البيانات وخطة بيانات المدن

12 - توسيع نطاق المقابلات ودراسات الحالات الإفرادية.

13 - مراجعة الإطار المفاهيمي، حسب الاقتضاء.

14 - تقديم توصيات مستمدة من التجربة التي اكتسبتها المدن لدعم الإشراف الفعال على البيانات على المستوى الوطني.

المنجزات المستهدفة: وثيقة إحاطة متعمقة تتضمن دراسات حالات إفرادية منتقاة، ومشاورات ثنائية، ومجموعات تركيز. وستغطي الدراسات مزيجا من البلدان العالية الأداء والبلدان المنخفضة الأداء.

خامسا - المسار المتعلق بالإطار المفاهيمي العام بشأن الإشراف على البيانات

15 - وضع إطار عمل للإشراف على البيانات، قوي وقابل للتكييف.

16 - إصدار توجيه بشأن دور المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها جهات مشرفة على البيانات داخل الحكومة ونظم البيانات.

المنجزات المستهدفة:

- إطار الإشراف على البيانات. قد يشمل هذا الأمر قائمة مرجعية لتحديد الاحتياجات والمسؤوليات التي يمكن أن يفي بها المشرفون على البيانات في إطار النظم الإحصائية الوطنية
- خلاصة لدراسات حالات إفرادية تبين شتى الأدوار المنوطة بالجهة المشرفة على البيانات
- إنشاء مجموعات تركيز وإجراء مقابلات مع الجهات المعنية الرئيسية لإضفاء الطابع الاجتماعي على الإطار المقترح للإشراف على البيانات

سادسا - الاجتماعات

الاجتماع الثالث: شباط/فبراير 2022، بالاقتران مع اللجنة الإحصائية (مختلط، بالحضور الشخصي وافتراضيا)

الاجتماع الرابع: أيار/مايو 2022 (اجتماع افتراضي)

الاجتماع الخامس: أيلول/سبتمبر 2022 (اجتماع افتراضي)

الاجتماع السادس: كانون الأول/ديسمبر 2022 (اجتماع افتراضي)